العرب
الأربعاء 2020/04/08
السنة 42 العدد 11671

# مخاوف على ودائع الشيعة «المقدسة» في مصارف لبنان

## حزب الله يتراجع ويقبل بتفاوض الحكومة مع صندوق النقد على الدعم المالي

مع انهيار متسارع للوضع المالي في لبنان، تزداد الهواجس على الودائع الموجود في المصارف اللبنانية لاسيما لأبناء الطائفة الشيعية، الأمر الذي دفع، على ما يبدو، رئيس مجلس النواب للتحرك محذرا من أن تلك الودائع "مقدسة" ولا يجوز المساس بها.

سجين كورونا والضائقة المالية

بيروت – يخشى الثنائي الشيعي اللبناني (حزب الله وحركة أمل) من نضوب الروافد المالية التي تؤمن استمراريته وسيطرته على مقاليد السلطة في لبنان، في ظل تدهور متسارع للوضع المالي للبلاد والذي يكاد يخرج عن السيطرة.

وتعد ودائع رجال الأعمال والأثرياء الشيعة الموجودة في مصارف لبنان أحد تلك الروافد، وهو الأمر الذي دفع زعيم حركة أمل ورئيس مجلس النواب نبيه بري للتحرك والتحذير من أن تلك الودائع خط أحمر وهي "مقدسة".

وقال بري خلال اجتماع مع محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، الثلاثاء، إن الودائع في المصارف "من المقدسات" ويجب عدم المساس بها.

ويعود أكثر من ثلث الودائع الموجودة في المصارف اللبنانية للمواطنين الشيعة، ذلك أن الأغلبية الساحقة لأبناء الطائفة لا تستطيع فتح حسابات خارج لبنان بفعل العقوبات الأميركية على حزب الله.

ويواجه لبنان أزمة مالية متفاقمة، دفعت رئيس الجمهورية ميشال عون، الاثنين، إلى قرع جرس الخطر خلال لقاء جمعه مع ممثلي المجموعة الدولية الداعمة. وعكست تصريحات عون خلال اللقاء حالة فزع وبدا وكأنه يستجدي الدعم من خلال قوله "نرحب بأية مساعدة من الأصدقاء".

وأدت الأزمة إلى تخلف لبنان للمرة الأولى عن سداد الديون المستحقة عليه بالعملة الأجنبية وشروعه في محادثات لإعادة هيكلتها أواخر مارس.

وعمقت الإجراءات الاحترازية التي فرضتها السلطات لمكافحة انتشار فايروس كورونا الأزمة القائمة في بلد يشهد فيه المودعون تهاوي قيمة مدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار وضعف العملة المحلية وفرض قيود وصلت في بعض الأحيان إلى السماح بسحب 100 دولار في الأسبوع فحسب.

وهدّأ سلامة ومسؤولون آخرون من قبل من المخاوف من تخفيض قيمة ودائع البنوك. وقال مكتب بري في بيان عقب اجتماعه بسلامة، إنه بحث الوضع المالي والنقدي وسبل حماية أموال المودعين، ولاسيما صغارهم.

وأضاف البيان "الرئيس بري جدد التأكيد لسلامة على اعتبار ودائع الناس في المصارف من المقدسات التي لا يجوز التصرف بها تحت أي ظرف من الظروف".

وقال تعميم صادر عن مصرف لبنان المركزي يوم الجمعة، إنه يمكن سحب كامل الودائع البالغة ثلاثة آلاف دولار أو أقل بالليرة اللبنانية بسعر "السوق". ومن المتوقع أن تؤدي تلك الخطوة إلى تخفيض عدد الحسابات المصرفية مع سحب صغار المودعين لأموالهم.

ويرى خبراء اقتصاد أن الوضع في لبنان بات خطير جدا، في ظل غياب أي إمكانية لأن تقدم المجموعة الدولية أي دعم مالي لعدة اعتبارات، جزء منها يتعلق بعدم قيام الحكومة الحالية بوضع أي خطة إصلاحية (أحد الشروط المسبقة للحصول على دعم)، فضلا عن وجود خلفيات سياسية في علاقة بسيطرة حزب الله، المصنف تنظيما إرهابيا لدى الولايات المتحدة وعدد من الدول، على السلطة في البلاد.

ويشير الخبراء إلى أن الأمل الوحيد يبقى حاليا في صندوق النقد الدولي، وأكد مصدر لبناني مطلع لـ"العرب" أن حكومة حسان دياب أنجزت مشروعا للتفاوض مع الصندوق بشأن الحصول على دعم.

> **أحزاب رئيسية من خارج تركيبة الحكومة، اعتبرت أن لا مناص من التفاوض مع صندوق النقد الدولي**

وأوضح المصدر أن حزب الله الذي رفض سابقا طلب دعم مالي من صندوق النقد والاقتصار فقط على المشورة الفنية، بذريعة "الخشية على سيادة البلاد"، أبدى موافقته على المشروع الحكومي.

وتتمحور الأطر العريضة للمشروع حول طلب دعم مالي في ظل الظروف المالية والاقتصادية التي وضعت لبنان على عتبة الإفلاس، لاسيما وأن تنفيذ قرارات مؤتمر سيدر (مجموعة الدعم الدولية) بعيد المنال.

وكان المؤتمر الذي عقد في باريس في العام 2018، أقر نحو 11 مليار دولار شريطة تنفيذ حكومة سعد الحريري حينها إصلاحات شاملة.

ولفت المصدر إلى أن تثبيت سعر الدولار بين أهداف مشروع حكومة دياب، وكذلك إعادة جدولة الديون (نحو 92 مليار دولار)، والحصول على مساعدات مالية لمكافحة تداعيات تفشي وباء كورونا.

وكانت أحزاب رئيسية من خارج تركيبة الحكومة، اعتبرت أن لا مناص من التفاوض مع صندوق النقد الدولي في الوقت الذي لم تبدل فيه واشنطن وباريس موقفيهما المصر على ربط المساعدات والدعم المالي بموجب سيدر ببدء تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والقضائية اللازمة.

وتبدي دول الخليج وبينها السعودية موقفا مماثلا، في ظل هيمنة حزب الله على قرارات الدولة اللبنانية، وإصراره على تغذية عزلة لبنان العربية والدولية لمصلحة السياسات الإيرانية في المنطقة.

ولفتت أوساط إلى أن دولا أوروبية ما زالت تقدم الدعم للبنان خارج إطار المجموعة، لكن ذلك يبقى غير كاف، فيما يواصل عون ومن ورائه صهره زعيم التيار الوطني الحر جبران باسيل حملتهما على "30 سنة من السياسات المالية والاقتصادية الخاطئة"، في إشارة إلى ما يسمى الحريرية السياسية.

وذكّرت تلك الأوساط بأن عون كان له وزراء في الحكومة منذ العام 2008 حين "بدأوا وضع اليد على موارد للدولة (ملف الكهرباء) ووزارة الطاقة".

وفي سياق أزمة لبنان المالية، لا يزال حزب الله يصر على فك ارتباط الليرة اللبنانية بالدولار (بلغ سقف 2800 ليرة)، فيما يعارضه باسيل الذي يخوض مبكرا معركة رئاسة الجمهورية (الانتخابات في 2022)، كما في ملف التعيينات، في مواجهة زعيم تيار المردة سليمان فرنجية.

ولم يبدل الحزب تمسكه بإزاحة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إذ يحمله مسؤولية تعسف المصارف في التعامل مع المودعين، منذ اشتدت وطأة التزام المصرف بالعقوبات الأميركية على الحزب وحساباته المصرفية ولو تحت واجهة مؤسسات وشركات.

# تحرك أفريقي لشطب السودان من لائحة الإرهاب

الخرطوم – تكثف السلطة الانتقالية في السودان من تحركاتها لإقناع الولايات المتحدة بأهمية شطب الخرطوم من لائحة الدول الراعية للإرهاب في ظل التحديات القائمة والتي فاقمها تفشي فايروس كورونا.

وتلقى السلطة الانتقالية مؤازرة من الاتحاد الأفريقي في مساعيها لتحقيق هذا الهدف الذي بات ملحا أكثر من أي وقت مضى، حيث طالب الاتحاد واشنطن بضرورة اتخاذ هذه الخطوة، حتى يستطيع السودان مجابهة خطر تفشي الجائحة.

جاء ذلك في مؤتمر رقمي ضم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي، وجون نكينغاسونغ، مدير المركز الأفريقي للأوبئة، وعددا من رؤساء الدول الأفريقية.

وأكد المجتمعون بحسب بيان صادر عن وزارة الخارجية السودانية، على أن "فرض العقوبات غير إنساني وغير قابل للاحتمال في ظل الظروف الحالية".

ويثير استمرار وجود الخرطوم في اللائحة السوداء التي تعيق حصوله على مساعدات أجنبية، امتعاض السودانيين واستياءهم، خاصة وأنهم استجابوا لمعظم الشروط الأميركية وآخرها تسوية ملف ضحايا المدمرة الأميركية كول.

وكان وفد سوداني أجرى قبل أيام زيارة إلى الولايات المتحدة على أمل أن يقنعوا الإدارة الأميركية بجدوى اتخاذ قرارها، بيد أن التسريبات تفيد بأنه لا يزال هناك تردد أميركي، الأمر الذي يجعل السودان في وضع صعب. وقالت وزارة الخزانة الأميركية، في 8 مارس الماضي إن "شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب مسألة وقت".

ورفعت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 6 أكتوبر 2017، عقوبات اقتصادية وحظرا تجاريّا كان مفروضا على السودان منذ العام 1997، لكن واشنطن لم ترفع اسم السودان من قائمة "الدول الراعية للإرهاب"، المدرج فيها منذ عام 1993، بسبب استضافته الزعيم السابق لتنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

ويواجه السودان أزمة اقتصادية منذ سنوات، وسط مخاوف من انهيار الوضع نتيجة تفشي فايروس كورونا. وأعلنت وزارة الصحة الثلاثاء تسجيل حالتي إصابة جديدة بالفايروس المستجد ليرتفع إجمالي الإصابات في البلاد إلى 14 حالة.

وقالت الوزارة، في بيان صحافي حسبما أفادت به وكالة الأنباء السودانية (سونا)، إن الحالتين تم اكتشافهما بولاية الخرطوم، مشيرة إلى أنه لم يتم تسجيل وفيات جديدة عدا حالتي وفاة سبق الإعلان عنهما.

ولفتت أنها بصدد الإعلان عن حزمة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، والتي يرجح أن تتضمن قيودا جديدة على تحركات المواطنين.

# مصير البرلمان الأردني في مهب جائحة كورونا

## مساءلة شعبية لنواب خرقوا الحظر.. ورئيس المجلس يذكّر بالحصانة

عمان – يلف الغموض مصير مجلس النواب الأردني الحالي، مع اقتراب نهاية ولايته الدستورية، في وقت تنشغل فيه المملكة بإدارة وضع غير مسبوق على خلفية تفشي فايروس كورونا، وسط مخاوف جدية من تبعات كارثية قد تلحق باقتصاد البلاد المنهك منذ سنوات، وما قد يثيره ذلك من ردود فعل اجتماعية.

وتنتهي المدة الدستورية لمجلس النواب في 30 أبريل الجاري، وسبق أن أكد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أن إجراء انتخابات جديدة سيتم في توقيته، وأنه لا مجال للتأجيل، بيد أن انتشار فايروس كورونا خلط الأوراق، ومن المرجح على نحو بعيد تأجيل الاستحقاق.

وهناك مخاوف متزايدة في الأردن من إمكانية عجز الحكومة على إدارة الأزمة المتعلقة بكورونا ليس فقط لجهة إمكانية انتشار العدوى بشكل أفقي وعلى نحو كبير وما سيخلفه ذلك من ضحايا، بل وأيضا لتأثيراته الاقتصادية خاصة وأن الأردن يواجه ظروفا اقتصادية صعبة جدا في ظل تراجع الدعم المالي من المجتمع الدولي.

وتصاعد الحديث في الأيام الأخيرة عن إمكانية لجوء الأردن إلى خيار إعلان الأحكام العرفية أو حالة طوارئ يتولى خلالها مجلس عسكري إدارة الأزمة، في حال فشلت الإجراءات المتخذة حاليا ضمن قانون الدفاع الذي تم تفعيله لاحتواء تفشي الفايروس أو تخفيف التبعات الاقتصادية له.

وقال رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة، إن قرار فرض الأحكام العرفية مناطة بالملك عبدالله الثاني، مع تصاعد الجدل السياسي والمجتمعي بشأن هذا الخيار، الذي من شأن تفعيله فرض قيود مشددة على الحريات.

ولفت الطراونة إلى أنه من المبكر الحديث عن انتخابات نيابية في ظل جائحة كورونا لاسيما وأن المادة 48 من الدستور واضحة بالخصوص والتي أشارت إلى أنه يجب إجراء الانتخابات خلال الأربعة أشهر التي تسبق انتهاء المدة الدستورية للمجلس، فإذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء الولاية الدستورية، أو تأخر لسبب من الأسباب فإن المجلس يبقى قائما إلى حين انتخاب مجلس جديد.

هل يتجه الأردن لإعلان الأحكام العرفية

وسبق أن فعّل الأردن الفصل 125 من الدستور في خمسينات وتسعينات القرن الماضي، ويقضي الفصل بأنه في حال حدوث طوارئ خطيرة يعتبر معها أن الإجراءات والتدابير المتخذة بناء على المادة 124 (تفعيل قانون الدفاع) غير كافية للدفاع عن المملكة، فللملك بناء على قرار مجلس الوزراء أن يعلن بإرادة ملكية الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد أو في جزء منها.

وللملك أن يصدر بمقتضى إرادة ملكية أيّ تعليمات قد تقتضي الضرورة به لأغراض الدفاع عن المملكة، بقطع النظر عن أحكام أي قانون معمول به، ويظل جميع الأشخاص القائمين بتنفيذ تلك التعليمات عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على أعمالهم إزاء أحكام القوانين إلى أن يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية.

وكان نائب رئيس الوزراء الأسبق والخبير الاقتصادي جواد العناني أول من أثار فكرة تطبيق هذه الأحكام قبل أيام في حوار نقلته وكالة الأنباء الرسمية الأردنية (بترا) فيما بدا جس نبض للشارع الأردني وللقوى السياسية الفاعلية والتي اختلفت مواقفها بشأن هذا القرار بين رافض بشدة على غرار جماعة الإخوان المسلمين، وبين متحفظ.

وقال العناني في تبريره لهذه الخطوة "إن الوضع خطير والأردن يحتاج إلى أحكام عرفية لمدة سنتين للخروج من أزمة الاقتصاد المحلي في ما بعد كورونا، واتخاذ إجراءات جراحية في الشأن الاقتصادي تضمن قيام كل جهة بمسؤوليتها، ويجب أن تعلو مصلحة الوطن على مصلحة الأفراد وبتكاتف الجهود سنخرج من هذا النفق المظلم".

وحذر المسؤول السابق من أن "موازنة الحكومة ستعاني من عجز كبير إضافة إلى العجز في ما قبل الأزمة، والذي فاق المليار دينار، جراء توجه النمط الاستهلاكي للأفراد نحو الحاجات الأساسية والتي تبتعد عن الضرائب إلى حد كبير، فيما على الحكومة التوجه نحو الاقتراض الخارجي وعدم الاكتراث لارتفاع نسبته من الناتج المحلي".

وتقول دوائر سياسية إن خيار السير في تطبيق الأحكام العرفية وارد وبقوة في حال فشلت جهود الحكومة في احتواء الأزمة، وما يعززها بقوة هو وجود إخلالات على مستوى الالتزام بالإجراءات المتخذة، حتى من قبل نواب.

عاطف الطراونة

**من المبكر الحديث عن انتخابات نيابية في ظل جائحة كورونا**

وخلف خرق نائبين في المجلس (فواز الزعبي، وحابس الفايز) لحظر التجوال الشامل الذي فرضته الحكومة الجمعة الماضية، حالة من الغضب والاستياء الشعبي، وسط دعوات لتطبيق المحاسبة، وأعاد هذا الخرق تسليط الضوء على مجلس النواب الذي لطالما وجه له النشطاء اتهامات بالتراخي وبأنه مجرد أداة للسلطة التنفيذية.

واضطر رئيس المجلس أمام حجم الانتقادات والدعوات التي تطالب بمحاسبة النواب الذين خرقوا الحجر إلى الخروج والتأكيد على أن "حقوق المجلس مصانة بالدستور، وأن حصانة النائب مستمرة حتى انتهاء موعد الدورة العادية"، مشددا على أن "التزام النواب بالمواعيد المحددة لرفع الحظر، لا يلغي دورهم ولا يحد من سلطاتهم الرقابية على أداء الحكومة والوزراء".